د . نادر رياض رئيس لجنة البحوث ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات:

مطلوب صلاحيات أكبر لاتحاد التأمين المصرى لتفعيل دوره فى تطوير السوق وضبط الأداء

تأمين

تقدمه : ابتسام سعد

نحن الآن فى مرحلة تتطلب أن نسهم بالرأى أو بالفعل أو بكل الآليات الممكنة فى تفعيل دور الأجهزة التى يمكن أن تضيف رصيدا من الأداء والإنجاز للقطاعات الاقتصادية، لتحقيق ما يسمى بـ «الدولة العصرية» ذات الأداء المتميز، وهذا الأمر يجعلنا نشير الى الدور الذى يجب أن يلعبه الاتحاد المصرى للتأمين باعتباره أحد المؤسسات الرئيسية التى يمكنها أن تسهم بدور فعال فى تطوير وتحسين أداء قطاع التأمين، بما سوف يمتلكه من أدوات لتقنين وتحسين بعض السلبيات بهدف إحداث وبلورة نتائج أعمال متميزة فى بعض فروع التأمين، ومنها التأمين الإجبارى على السيارات الذى يستنزف موارد شركات التأمين خاصة القطاع العام، الذى يلتزم بمسألة التأمين الاجبارى فى أطار منظومة البعد الاجتماعى.

ومن هذا المنطلق، كان لنا لقاء مع الدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وعضو اتحاد شركات التأمين باتحاد الصناعات الألمانى.. لطرح رؤيته فى هذا الشأن وما يتعلق بتجربة الدول المتقدمة فى الاستفادة بخبرات اتحادات التأمين وكوادرها فى ضبط ايقاع السوق وتحديث وتطوير الأداء.

صناعة الدولة العصرية

يقول نادر رياض : كثر الحديث فى الدول التى تسعى للتحديث، إلى أهمية دورالمجتمع المدنى ومؤسسات المجتمع المدنى، وهى احدى الادوات والركائز الأساسية لصناعة الدولة العصرية، اذا ما توفر لهذه المؤسسات القدرة على ممارسة دورها وتطوير هذا الدور ليتماشى جنبا الى جنب مع احتياجات الدولة العصرية وكذا التنظيمات العالمية.

ويقع فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدنى، التى تحتاجها الدولة العصرية، اتحاد شركات التأمين الذى يمكن بل ويتحتم أن يقوم بدور فعال لتطوير القطاع التأمينى بالكامل، باعتباره ممثلا للمصلحة العامة ويملك موقف الحيدة فى المنافسات التجارية، التى قد تدور رحاها بين شركات التأمين وبعضها، فهو فى هذه الحالة ممثلا لمصلحة المجتمع وممثلا لمصلحة المؤمن عليه وايضا شركة التأمين أيا كان موقعها.

مثال على ذلك هو عملية التأمين على السيارات والتى تبدأ بتأمين هزيل يسمى بـ «التأمين الاجبارى»، قد يصاحبه بالتوازى ما يسمى «بالفحص الفنى للسيارة» بواسطة مهندس مرور فى غيبة معامل اختبار فنية تقرر بدقة فنية حالة السيارة من حيث الفرامل وانتظام تأثيرها على العجلات الأربع، وكفاءة التأثير الفرملى وحالة الاطارات ذاتها ونوعياتها، ناهيك عن اتزان عجلة القيادة ومقدار البوش، ونسبة العوادم الضارة المنبعثة من السيارة وحالة كهرباء السيارة بدءا من البطارية وانتهاء بالاشارات ومدى الأمان فى عدم حدوث أعطال ناجمة عن عيوب فى النظام الكهربائى.

شهادة صلاحية السيارة

ويضيف د. نادر رياض فى الدول الأخذة بنظام الدولة العصرية، فإن هذه المعامل تنشأ وتدار بصورة هادفة للربحية المتوازنة، عن طريق اتحاد شركات التأمين، حيث ينتهى الفحص الفنى الذى يتم بأجر، بإصدار شهادة تسمى صلاحية السيارة للتسير لمدة سنتان وصلاحية التأمين عليها، وبموجب هذه الشهادة يمكن لصاحب السيارة أن يستصدر بوليصة التأمين من أى من شركات التأمين العاملة فى الساحة، وبذلك يمكن للمرور اصدار ترخيص للسيارة مغطيا هذه الفترة بالكامل أو جزء منها.

أما عن موقف السائق نفسه فهذا أمر آخر، إذ أن أمر صلاحية السيارة لا ينفصل عن موضوع صلاحية السائق نفسه، إذ يجب على السائق أن يستصدر بوليصة تأمين خاصة به بأن يحصل من اتحاد شركات التأمين التى تراجع موقفه من المخالفات التى ارتكبها خلال العام السابق، ليحصل على شهادة لصلاحية التأمين عليه لمدة سنة من (فئة أ) أو (ب) أو (ج) وذلك حسب المخالفات التى ارتكبها وعددها من كسر اشارة المرور والوقوف الخاطىء والحوادث البسيطة أو الجسيمة، حيث سيتحدد بموجب موقف الشهادة (أ) أو (ب) أو (ج) قيمة التأمين ارتفاعا أو انخفاضا فى القيمة التى عليه أن يسددها لشركة التأمين التى يختارها ليحصل على البوليصة والتى يصدر بمقتضاها المرور رخصة القيادة الخاصة به.

الإلتزام المرورى

ويوضح د. نادر رياض أن قائد السيارة المبتدىء سيبدأ بالفئة (ج) الأعلى سعرا، لتنخفض القيمة بعد ذلك حسب رصيده من الالتزام المرورى، وقد يرفض اتحاد شركات التأمين فى بعض الحالات منح الشهادة لبعض السائقين لفترة قد تطول أو تقصر لعدم استيفائهم عناصر أمان القيادة أو لارتكابهم حوادث جسيمة.

هذا الأمر فى حد ذاته والمطبق بنجاح مستقر وممتد فى دول تقع فى أقاصى الأرض، مثل استراليا، كما هومطبق فى قلب العالم فى وسط أوروبا، ليعطى كل ذى حق حقه دون حاجة لتدخل سلطة أعلى مثل ادارة المرور، إلا فى الحالات التى تحتاج منها تدخلا مثل سحب الرخصة الفورى لوجود ما يبرر ذلك.

ونحن الآن فى مصر مهيأون أكثر من أى وقت مضى لتزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التى تصدر ضدهم - وهو ما يسهم فى تخفيف العبء على إدارة المرور - لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور أحمد نظيف.

د. نادر رياض

صالح للتامين عليه

مثال اخر لا يقل اهمية عن دور اتحاد شركات التأمين، الذى يرتبط بالفحص الفنى واعطاء شهادة «صالح للتأمين عليه» لفترة ما، وذلك فى مجال فحص واختبار أنظمة الإنذار والاطفاء الآلى، حيث انه أقدر على إمكانية الفحص الفنى بالإضافة الى امتلاكه سجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلى، وعليه تقع مهمة الاضافة كل عام، لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعا للأحوال.

ويطرح د. نادر رياض مثالا اخر، على جانب كبير من الأهمية، وهو الترخيص بتشغيل المصاعد والأونش، وهو أمر يكتنفه الكثير من اللبس التى نسمع عنها الوقت تلو الآخر، حيث كان الاختصاص بإصدار مثل هذا الترخيص لتشغيل المصاعد من اختصاص وزارة الأشغال العمومية يوم ان كان فى مصر وزارة بهذا المسمى، وضاع فيما بعد هذا الاختصاص ليدخل فى نطاق مهام المحليات ممثلة فى الأحياء، وهى مسئولية يهرب منها مهندسو الأحياء، لغياب امكانيات الفحص والاختبار الفنى، وفحص وسائل الأمان المرتبطة بكل مصعد، وهو ما مهد لانتشار ظاهرة المصاعد التى لا تحمل ما يدل على صانعها ولا سنة الصنع ولا جهة الصيانة المسئولة عنها.

انضباط الشارع الصناعى

أما فى الدول التى تهتم بأمن المواطن وانضباط الشارع الصناعى وشارع الخدمات الملتزمة، والملزمة المصاحبة للنمو الصناعى، والفنى فإنها أناطت هذه المهمة لاتحاد شركات التأمين الذى قام بدوره وأنشأ سجلات لصناع المصاعد المعتمدين واصناف المكونات الخاصة بالتشغيل والأمان المعتمدة لديه، بحيث يتم تحديث هذه السجلات سنويا بإضافة ما يستجد إليها، وشطب المخالف للاشتراطات.

ويقع ضمن اختصاص اتحاد شركات التأمين، اقتناء المهندسين المتخصصين وتزويدهم بالآلات والمعدات اللازمة والضرورية للفحص، ويصدر شهادات الترخيص ممهورة بختم «صالح للتأمين عليه» لمدة سنتان مثلا، ليعاد الفحص عند الحاجة لتمديد الصلاحية.

الأمر نفسه ينسحب على التصريح بتشغيل المراجل والقلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية، وكل أنواع العائمات، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد اتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين.

إن هذا الأمر وغيره من الأمور من الواجبات الضرورية لانضباط الممارسات الفنية، والتى توصم فى مجتمعنا بالانفلات التام على حساب المواطن، سواء كان ساكنا أو زائرا أو مترددا على مبنى، وللعجب الشديد فإن هذه الحلول لا تكلف خزانة الدولة شيئا وتغطى اعباءها محققة فائضا لاتحاد شركات التأمين ينفق منه على التوسع فى نشر خدماته فى ارجاء الدولة، محققا فائضا محمودا ومحققا فى نفس الوقت جانبا من سيادة الدولة فى تحقيق انضباط الشارع الصناعى والمرورى والأمن والأمان.

جريدة الأهرام – ملحق الأهرام الاقتصادية ٢٠٠٥/٨/٢١